مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الأمن العالمي في انهيار.. اختبارات حاسمة تنتظرنا في عام 2026

الكتاب: ماريو بيسيمر وكاجا بيغو

المصدر: تشاتام هاوس / نُشر بتاريخ 12 كانون الأول 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الأمن العالمي في انهيار.. اختبارات حاسمة تنتظرنا في عام 2026

الكتاب: ماريو بيسيمر وكاجا بيغو

المصدر: تشاتام هاوس / نُشر بتاريخ 12 كانون الأول 2025[1].

لم يكن عام 2025 عاماً مُشرقاً للنظام الأمني الدولي. فقد تم التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في الحرب الوحشية في غزة، على الرغم من أن "إسرائيل" وحماس تتبادلان الاتهامات بخرق هذا الهدنة. وفي أماكن أخرى، من أوكرانيا إلى السودان، تبدو الصراعات المستمرة أكثر تعقيداً. كما يلوح في الأفق خطر اندلاع المزيد من العنف من فنزويلا إلى الحدود الهندية الباكستانية.

استجابةً لهذا التزايد في عدم الاستقرار، تنفق الحكومات على الدفاع بمستويات لم تشهدها منذ الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، خفضّت العديد من الدول الغربية إنفاقها على المساعدات الدولية، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع في البلدان التي مزقتها الحروب وإضعاف أنظمة الإنذار المبكّر.

شهد عام 2025 تسارعاً في العديد من التطورات المتعلقة بانعدام الأمن، ولكن تبرز أربعة اتجاهات محددة.

المواجهات النووية والطاقة النووية

استمر تراجع جهود الحد من التسلّح النووي حتى عام 2025. أثار انتشار التجارب النووية والصاروخية التقليدية من قِبل القوى الكبرى مخاوف جدّية بشأن تصاعد التوترات. وفي الوقت نفسه، واصلت ترسانة الصين التوسّع، ما قد يجعلها تمتلك بحلول نهاية العقد ما لا يقل عن عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تمتلكها روسيا أو الولايات المتحدة. كما قوَّضت سلسلة من الأحداث الاستثنائية التوازن الاستراتيجي الهش.

أشار خطاب نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس في مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط/ فبراير إلى تراجع التزام إدارة ترامب بالدفاع عن أوروبا، مما أثار تساؤلات حول مدى

[1] Global security continued to unravel in 2025. Crucial tests are coming in 2026.
https://www.chathamhouse.org/2025/12/global-security-continued-unravel-2025-crucial-tests-are-coming-2026

صحة ضمانة الدفاع المشترك المنصوص عليها في المادة 5 من حلف الناتو، وهو سؤال بالغ الأهمية بالنظر إلى التهديدات النووية الروسية السابقة بشأن أوكرانيا.

أدت أزمة استمرت أربعة أيام في آيار/ مايو الماضي بين الهند وباكستان إلى نشوب صراع مفتوح بين البلديّن النوويين، مما أثار مخاوف المراقبين بشأن احتمال تصعيد الموقف. وظلت التوترات مرتفعة، سيما بعد الهجمات الإرهابية في إسلام آباد ونيودلهي.

في حزيران/ يونيو، تزامنت الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية مع تعليق بعض عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البلاد، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين بشأن وضع البرنامج النووي الإيراني، وزاد من المخاوف الأمنية في الشرق الأوسط. وقد يكون لهذا الأمر دور في قرار المملكة العربية السعودية بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان النووية في أيلول/ سبتمبر.

في تشرين الأول/ أكتوبر، زعمت روسيا أنها اختبرت صاروخ كروز برأس نووي. وفي الشهر نفسه، أثارت الولايات المتحدة وروسيا احتمال استئناف تجارب الأسلحة النووية، وهددتا بإلغاء وقف التجارب النووية الذي دام 30 عاماً، والذي كان أساساً للاستقرار الاستراتيجي.

وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أيَّد الرئيس ترامب ملاحقة الغواصات النووية الكورية الجنوبية، مما دفع كوريا الشمالية إلى التحذير من تأثير "الدومينو النووي" وزاد من المخاوف من الانتشار النووي الإقليمي.

سيصبح عام 2026 نقطة تحول حاسمة في مجال الحد من الأسلحة النووية، إذ تنتهي معاهدة ستارت الجديدة، وهي أحدث اتفاقية للحد من التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا (مالكتَي أكبر مخزونات الأسلحة النووية)، في شباط/ فبراير عام 2026.

إن الفشل في الاتفاق حتى على تمديد رمزي قد يؤدي إلى توسّع غير منضبط للترسانات النووية الأمريكية والروسية، مما يغذي انتشار الأسلحة النووية في أماكن أخرى.

تتصاعد حدة الحرب الهجينة

ازدادت الهجمات الهجينة في أوروبا بشكل ملحوظ منذ بدء الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا.

شهد عاميّ 2023 و2024، ازدياداً في الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في بحر البلطيق وبحر الشمال. إلّا أن عام 2025، يتميّز بتزايد عمليات تعطيل المجال الجوي بواسطة الطائرات المسيَّرة، خصوصاً في المطارات وغيرها من المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية، كالقواعد العسكرية. وقد انتهكت الطائرات المسيَّرة والطائرات المأهولة، وحتى البالونات، مراراً وتكراراً المجال الجوي السيادي للدول الأوروبية على طول الحدود مع روسيا وبيلاروسيا، مما تسبب في اضطرابات خطيرة.

لا تمتلك معظم الدول أنظمة دفاع جوي كافية لمواجهة الطائرات المسيَّرة. فالأنظمة الحالية مصممة لمواجهة الصواريخ أو التهديدات الجوية، وبالتالي فهي غير فعّالة من حيث التكلفة ضد الطائرات المسيَّرة. وهذا يعني أن الخصوم تمكنوا من إحداث اضطراب كبير في حركة النقل الجوي دون أي عائق يُذكر.

من المرجّح أن يكون لارتفاع حوادث الطائرات بدون طيار، وانتهاكات المجال الجوي، والتخريب المادي تأثير كبير على تصرفات الأوروبيين في عام 2026. يجد الأوروبيون هذه الأمور مقلقة، ويدعمون اتخاذ المزيد من التدابير لحماية أنفسهم.

ومع ذلك، فقد واجهت الحكومات الأوروبية صعوبة في تحديد استراتيجية شاملة للرد على هذه الهجمات، نظراً لطبيعة هذه الهجمات المتنوعة وصعوبة تحديد مصدرها.

من المحتمل أن تُسقط دولة ما طائرة روسية في عام 2026، وقد حذّر وزير الخارجية البولندي في اجتماع للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر من أن بلاده قد تفعل ذلك. قد تكون هذه الخطوة بمثابة بادرة قوية تحتاجها روسيا لإقناعها بوقف الهجمات، أو قد تُعرّضها لخطر تصعيد غير مسبوق.

الاعتماد المتبادل في مجال الأسلحة

على الرغم من أن هذا ليس بالأمر الجديد بالتأكيد، إلّا أن عام 2025، كان عاماً أظهرت فيه الدول بشكل متزايد استعدادها لاستغلال الروابط الاقتصادية ونقاط الضعف في سلاسل التوريد كأدوات للإكراه والنفوذ الجيوسياسي.

من خلال تقييد الصادرات — التي تعتبر بالغة الأهمية لجميع الصناعات التحويلية المتقدمة تقريباً، بما في ذلك العديد من أنظمة الأسلحة — استخدمت الصين هيمنتها على موارد العناصر الأرضية النادرة وقدراتها في المعالجة كأداة لتعزيز سلطتها.

في أيلول/ سبتمبر، فرضت بكين حظراً مؤقتاً على تصدير قطع غيار الطائرات المسيّرة الحيوية للمجهود الحربي الأوكراني. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، فرضت حظراً آخر على تصدير رقائق النيكسبيريا منخفضة التكلفة الأمر الذي يهدد بشلّ صناعة السيارات الأوروبية.

سعت الولايات المتحدة أيضاً إلى استخدام قوتها الاقتصادية، مستغلةً اعتماد الحلفاء المُفرط على المظلة الأمنية الأمريكية والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق كوسيلة ضغط للحصول على تنازلات تجارية وتعريفية مواتية.

تجد الدول التي طالما اعتمدت على الانفتاح والترابط في سلاسل التوريد العالمية نفسها أكثر عرضةً للخطر في هذا العصر الجيو - اقتصادي الجديد. ويستثمر العديد منها الآن في تطوير قدراتها الإدارية وتقليل اعتمادها على الآخرين، وهي جهود من المتوقع أن تصبح مصدراً للاحتكاك والتوتر في عام 2026.

أمن الفضاء وعودة "حرب النجوم"

كان قرار الولايات المتحدة بوقف مشاركة معلومات وصور الأقمار الصناعية مع أوكرانيا في أذار/ مارس 2025، بمثابة جرس إنذار خطير للعديد من أعضاء الناتو الأوروبيين، الذين يعتمدون أيضاً على القدرات الفضائية الأمريكية.

نشرت ألمانيا مؤخراً أول استراتيجية لها لأمن الفضاء، مستفيدةً من الدروس التي تم تعلّمها من الهجمات الروسية على أنظمة الاتصالات الفضائية في أوكرانيا، كما تستثمر القوات المسلحة الفنلندية بشكل كبير في تطوير أقمارها الصناعية حتى عام 2025. ويعد أمن الفضاء محوراً رئيسياً في مراجعة الأمن والدفاع البريطانية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن الرئيس ماكرون عن ميزانية قدرها 4.2 مليار يورو لشراء أسلحة تدعم المصالح الأوروبية في الفضاء.

يتحوّل الفضاء إلى مجال أكثر نشاطاً وعسكرة خارج أوروبا، حيث تستثمر الهند بشكل كبير في تطوير قدراتها العسكرية الفضائية كجزء من جهودها للتحديث، وسط مخاوف من الهيمنة الصينية.

كذلك قامت البرازيل بتوسيع قدراتها من خلال التعاون مع الولايات المتحدة، إلّا أن تدهور العلاقات مع إدارة ترامب يعني أن ريو ستسعى على الأرجح للاستثمار أكثر في القدرات المستقلة.

في أيار/ مايو، أعلن الرئيس ترامب عن خطته ل "القبة الذهبية"، وهو مشروع دفاع صاروخي تم إحياؤه من عهد ريغان للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الهجمات الصاروخية العابرة للقارات، مما يهدد بتسريع عسكرة الفضاء.

شهد العام 2025 أيضاً تصاعداً في النشاط العدائي الروسي في الفضاء. ففي أيلول/ سبتمبر، اتهمت الولايات المتحدة روسيا بإطلاق قمر صناعي يُعتقد أنه سلاح فضائي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، حذّر قائد القيادة الفضائية البريطانية من احتمال وقوع هجمات روسية تستهدف الأصول الفضائية التابعة للمملكة المتحدة.

في عام 2026، سيستمر الفضاء في التحوّل نحو مزيد من الاستخدامات التجارية والعسكرية، وسيزداد ازدحاماً. ومع ذلك، لا توجد خطط جدية لتحديث معاهدات السيادة الفضائية.

2026 تصاعد التهديدات

ستقدم الأحداث التي ستجري في عام 2026، مثل انتهاء صلاحية معاهدة ستارت الجديدة في شباط/ فبراير، ومؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيسان/ أبريل، مؤشرات هامة عن قدرة المجتمع الدولي على التجمّع حول مصالح مشتركة، مثل منع الانتشار النووي، أو ما إذا كانت المصالح الوطنية ستبقى السائدة.

***